الركود الاقتصادي بين الأسباب والحلول

تعددت الأسباب والركود ركود، ولكن كلٌ يرى الأسباب من نافذة موقعه، أو حسب رؤيته.

تعاني الأسواق من ركود خانق ماهي الأسباب؟وماهي الحلول لكسره وإعادة الحركة الشرائية إلى الأسواق؟

حملنا هذا السؤال وجبنا في أسواق دمشق.. فكانت الآراء التالية

اديب ابو عسلة

نزار نسيب قباني

تيسير الفرا

تأخر الموازنة

● نزار نسيب قباني منتج وتاجر أقمشة:

لعل وراء الركود أسباباً خارجية وأخرى داخلية، فمن حيث الأسباب الأولى فتعود للنظام العالمي الاقتصادي الجديد «العولمة» والتكتلات الدولية الاقتصادية «وتأثير ذلك على الاقتصاد الدولي.

إضافة للاهتزازات الاقتصادية الاقليمية وانخفاض أسعار النفط مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في المنطقة .. وهي بمجملها خارجة عن ارادتنا أما الأسباب الداخلية فهي كثيرة أهمها:

– الانفاق الحكومي:

إن تأخر الدولة في اقرار الميزانية ومن ثم التأخر في تنفيذ صرفها، أمر ساهم لحد بعيد بهذا الركود، حيث لو تم انفاق هذه الموازنة لكانت الكتلة النقدية قد توزعت بين الوزارات المختلفة وعلى المشاريع المتعددة.

تشهد بهذا المجال بما نشر في صحفنا مؤخراً (إن مديريات ومدن محافظة ريف دمشق تتابع صرف الأموال على بنود الموازنة الاثني عشرية بسبب عدم صدور الموازنة العامة للدولة علماً أن اعتمادات محافظة دمشق المرصدة للمشاريع الاستثمارية تزيد عن المليار ليرة سورية، اما انفاق مديريات الادارة المحلية والتربية والخدمات والصحة والثقافة ومؤسسة المياه في المحافظة المذكورة بلغت حتى بداية شهر ايار الماضي ٢٥٨ مليوناً من أصل ٩٥٧ مليوناً المبالغ المخصصة لهذه المديريات.

أما مجالس المدن الكبرى «دوما، داريا، التل، النبك، الزبداني» فقد بلغ اجمالي النفقات حتى بداية ايار الماضي ٢٠٤ مليونا من اجمالي الاعتمادات المخصصة لهذه المدن والبالغة ٢٧٨ مليون ليرة سورية تقريباً.

أما الموازنة المستقلة فإنها في التصديق لدى وزارة الادارة المحلية وهيئة تخطيط الدولة).

أموال المصارف لاتستثمر

– السياسة المصرفية:

لازالت السياسة المصرفية تلعب دوراً هامشياً رغم الانتقادات الكبيرة لها حول هذا الدور، وضرورة أن يكون لها دور مميز في هذه الفترة بالذات فهناك أموال متراكمة لديها دون استثمار، وأما الأموال المستثمرة فأغلبها مع الأسف في مجالات غير انتاجية.

– عدم استقلال الكتلة النقدية المتواجدة عند المواطنين، وخوف هؤلاء المواطنين من استثمارها نتيجة ماحدث للادخارات عند جامعي الأموال وعدم وجود آلية للادخار كالشركات المساهمة.

– قصور القوانين وعدم تحديثها، فهي لم تعد تساير التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل «قانون الايجار والتشريعات الضريبية التي أوقفت التطور العمراني والاستثمار في هذا القطاع».

وظهور العديد من قوانين تشجيع الاستثمار في البلاد العربية والدول المجاورة مما يوجب إعادة قراءة قانون الاستثمار رقم ١٠ وتعديله، فهو لم يعد بوضعه الحالي مغرياً للمستثمرين بدليل عدم الاستثمار في تنفيذ المشاريع التي حصلت على التراخيص.

السوري.

أما الحلول المقترحة لكسر الركود وإعادة تنشيط الحركة الشرائية فهي:

– التسريع في الانفاق الحكومي وتنفيذ المشاريع وفق الخطط المحددة والمدروسة.

– اعتماد سياسة مصرفية جديدة لتلعب المصارف الدور المطلوب منها في هذه المرحلة ودعم المشاريع التنموية ذات النفع الاقتصادي المستمر.

– توجيه الاستثمار والادخارات في مشاريع مدروسة ذات انتاجية عالية وربطها بخطط التنمية وتشجيع اقامة الشركات المساهمة والمشتركة وازالة مايعيق اقامتها.

– إعادة قراءة قانون الاستثمار ١٠ وازالة جميع مايعيق خطط الاستثمار وتطوير الصناعة الوطنية قولاً وفعلاً.

– تعديل القوانين اللازمة لإعطاء الطمأنينة للمواطنين وللمستثمرين واستقرار هذه القوانين لتكون التعديلات مسايرة للتشجيعات الاستثمارية التي تقدمها الدول الأخرى.

– تشجيع الصادرات وفتح أسواق جديدة للبضائع السورية وازالة كل مايعيق تشجيع الصادرات.

أخيراً والأهم في هذه الاقتراحات حاجتنا إلى قرار يوضع هذه النقاط موضع التنفيذ لاخراجنا مما نحن فيه.

ضعف السيولة والاستثمار

● اديب ابو عسلة معاون مدير القطاع الخاص قال:

تعزى الأسباب الأساسية للركود الاقتصادي في السوق المحلية إلى مجموعة من العوامل الموضوعية تتعلق بالأوضاع الاقليمية والدولية وإلى بعض الأسباب الذاتية، وهذه العوامل مجتمعة تتبادل الأثر والتأثير بهذا الشكل أو ذاك ونجد تعبيراً لها في حالة الركود السائدة في أسواقنا المحلية.

وبشكل عام هي نتيجة المتغيرات التي طرأت على الصعيد العالمي بعد الحرب الباردة وبروز ظاهرة عولمة الاقتصاد والتنافس الشديد بين الدول والكتل الاقتصادية للسيطرة على الأسواق، وقد تمخض عن ذلك انهيارات في اقتصاديات كانت بالأمس مزدهرة «النمور» وبالتالي إلى معاناة اقتصاديات البلدان النامية ومنها سورية.

وفي ظل هذه المتغيرات نلمس حالة الضعف أيضاً على صعيد التكامل الاقتصادي العربي الذي يفترض أن يكون فعّالاً وعلى مستوى الأحداث والمتغيرات المتلاحقة لتأمين حد أدنى من الصمود أمام التحديات الخارجية للقوى الكبرى التي تسعى جاهدة لاستنزاف موارد هذه المنطقة . أما فيما يتعلق بالأسباب الداخلية لحالة الركود التي نعاني منها فتتلخص في:

– ضعف السيولة والقدرة الشرائية نتيجة تدني مستوى الأجور وعدم التوازن بين الأجور والأسعار بشكل عام.

– ضعف الاستثمار في المجالات الإنتاجية كالزراعة والصناعة فقد استهدف قانون الاستثمار رقم ١٠ تشجيع الاستثمار على نطاق واسع وخاصة في مجالات الإنتاج التي تعتمد على تصنيع المواد الأولية المحلية والتي توفر فرص عمل جديدة أي انه هدف إلى تعبئة الموارد المادية والبشرية لاحداث تنمية وطيدة ومتوازنة بالاستناد إلى منهج التعددية الاقتصادية واشراك الإنتاج.

يضاف إلى ماتقدم ظهور جامعي الأموال الذين استنزفوا سيولة كبيرة من السوق لتوظيفها في مشاريع وهمية باشكال غير مشروعة ادت في النهاية إلى ضياع موارد مالية هامة كان من الممكن استثمارها في شركات مساهمة ينبغي تشجيعها وتقديم كل التسهيلات لها.

الرسوم والضرائب أضعفت الصناعة

وفي هذا الصدد لابد من التنويه إلى السياسات الضريبية والجمركية حيث ان ارتفاع الضرائب والرسوم على الإنتاج والتصدير قد أضعف قدرة المنشآت الصناعية على الصمود في وجه المنافسة في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة حجم صادرات القطر إلى تلك الأسواق والتي تشكل مصدراً اساسياً في دعم ميزان المدفوعات، فالسياسة الضريبية يجب أن تراعي البعد الاقتصادي وتطوير الإنتاج وتنويعه بمايتناسب مع حاجات المجتمع وليس أن يكون هدفها زيادة عائدات الخزينة.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المواد الأولية المحلية بالمقارنة مع مثيلاتها في الأسواق الخارجية والاسهام بشكل غير مباشر في تدني القدرة الشرائية خاصة في ظل تدني مستوى الأجور.

– قصور التشريعات وخاصة تلك التي تتعلق بالقطع الأجنبي وعدم معالجة مسألة القانون ٢٤ المتعلق بالقطع الأجنبي باتجاه إلغائه أو تعديله بما يضمن تشجيع رأس المال الوطني والعربي والاجنبي لاستثمار أمواله في أسواقنا لذلك فإن التصدي لهذه المسائل وايجاد الحلول الناجعة لها يكتسب أهمية خاصة تمليها طبيعة المرحلة التي نعيشها انطلاقاً من تقوية النسيج الاقتصادي وتحسين اداء المؤسسات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية من خلال.

– إعادة النظر بالأجور من خلال دراسة واقعية تهدف إلى خلق التوازن بين الأجر والسعر ومتطلبات المعيشة وهذا بالضرورة يسهم في تقوية القدرة الشرائية وتحسين وضع الأسواق.

– إعادة قراءة القانون رقم ١٠ في ضوء التجربة التي تمت في ظل تطبيقه باتجاه تقديم مزايا جدية للمشاريع التي تحقق الجدوى الاقتصادية الكاملة والتي تؤدي إلى توزيع فرص الاستثمار وفق أولويات الحاجات للاقتصاد الوطني واجتذاب الاستثمارات إلى القطر وتحسين بيئة الاستثمار وتعبئة الموارد المادية والبشرية للاقتصاد الوطني.

– استخدام الحوافز والمزايا في توظيف الإمكانات المادية في تطوير المناطق التي تتمتع بامكانات انمائية وخاصة تلك النائية لتحقيق العدالة في توزيع فرص التنمية.

– تشجيع احداث شركات متخصصة معنية بتصدير المنتجات السورية وتحسين اقنية وسياسات التسويق والترويج وتنظيم المعارض وتقديم التسهيلات الجدية لها.

القانون ٢٤ لايزال عائقاً

● تيسير الفرا مصنّع وتاجر قال عن أسباب الركود:

– انخفاض القدرة الشرائية حيث لم يعد العامل أو الموظف قادراً على تسديد أجار بيته وشراء غذائه مما انعكس على قلة الحركة الشرائية في الأسواق.

– المرسوم ٢٤ لازال عائقاً امام المستثمرين رغم اعفاءات وميزات القانون ١٠.

– تقصير وزارة السياحة في الإعلان عن واقعنا لاستقطاب السياح والاستفادة منهم في تنشيط الحركة الداخلية.

– احجام البلدان العربية المجاورة عن شراء المنتجات السورية بسبب ردادة انتاج بعض الصناعيين الذين خفضوا أسعارهم مما انعكس على سمعة الصناعة السورية.

– ارتفاع الشرائح الضريبية المفروضة على المنتجات السورية لدرجة ٦٠٪ مما يزيد السعر والتكلفة وعدم القدرة على منافسة السلع أو الأسعار في الخارج.

– ارتفاع الرسوم الجمركية للمواد الأولية الداخلة في الصنع.

– هجرة بعض رؤوس الأموال وفقدان قسم كبير من السيولة نتيجة عدة أسباب أهمها الاستثمار في مجال النقل والنقل السياحي وجامعي الأموال.

وحول الحلول اقترح السيد الفرا:

– ايفاد وفود من الفعاليات الاقتصادية للبلدان المجاورة لفتح أقنية تسويق وتصريف المنتجات السورية.

– النظر في مسألة الأجور والرواتب لتناسب الغلاء الحاصل في الأسواق وكذلك ايجاد سوق لبيع وشراء الأسهم للشركات مما يجعل المواطن أكثر اقبالاً على توظيف أمواله في الشركات المساهمة.

اجابات قصيرة

● مانويل ابي خزرة رئيس جمعية الصناعة بدمشق صاحب أقصر الاجابات حول أسباب الركود.. قال:

– قلة السيولة.

– وسائط النقل وجامعو الأموال الذين سببوا تقليل الكتلة النقدية المحلية.

– الشرائح الضريبية المرتفعة على المواطن والمصنع في الآن نفسه.

– قلة الدخول وعدم تناسبها مع الصرف.

– قدم القوانين وعدم تناسبها مع الواقع مما جعلها من معوقات التقدم.

البعث الاقتصادي

المدير المسؤول
د. تركي صقر
المدير العام لدار البعث
رئيس تحرير جريدة البعث

المحرر المسؤول
علي عبود

الاشراف الفني
أكسم طلاع
فراس عدره

توجه جميع الرسائل باسم البعث الاقتصادي
فاكس ٦٦١٧٦١٣